الأختيار الثوري

ملحق رقم ١

الاتحاد الوطني
للقوات الشعبية
- نقد ذاتي -

تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

ان الظروف الموضوعية لتأسيس الاتحاد الوطني ، يجب البحث عنها في التحول النوعي الذى عرفته الحركة الوطنية في اواخر الاربعينات ، وذلك بالتحاق افواج عديدة من العمال والفلاحين بصفوف حزب الاستقلال .

ولقد ادى هذا التحول الاجتماعي البنيوى الى احداث صراعات داخلية ما بين القواعد الشعبية المتطلعة الى التحرر الجذرى ، والقيادة الحزبية التي حاولت حصر الحركة الاستقلالية في آفاق اصلاحية ضيقة .

فبعد عملية « ايكس ليبان » التي تعتبر مؤامرة استعمارية لاجهاض المد التحرري الجماهيرى في المغرب العربي ، وبعد تجربة ثلاث سنوات من الاستقلال الشكلي ، تكون سخط عام لدى الجماهير والقواعد الشعبية

لحزب الاستقلال حول نتائج سنوات من النضال والتضحيات الجسام ، بحيث ان الاستقلال الشكلي لم يستفد منه الا الاستعمار الجديد وحفنة من الاقطاعيين والبورجوازيين .

وكانت هذه الخيبة وهذا التذمر حافزا جديدا لتطوير الصراع داخل حزب الاستقلال ، وبلورة تيار جماهيرى قاعدى يعبر بصدق على رغبة الجماهير في استمرار النضال التحررى الوطني ، وينادى بفصل البورجوازية على قيادة حركة التحرير .

ولقد اخذ هذا التيار شكله التنظيمي الملموس بانطلاقة « الجامعات المتحدة » كفروع حزبية مستقلة عن القيادة ، ثم تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كبديل لحزب الاستقلال .

وهنا نلاحظ ان الاتحاد الوطني الناشيء لم يكن حزبا منظما يعبر ويدافع عن مصالح طبقة معينة ، بقدر ما كان عبارة عن تيار جماهيرى واسع ، وجبهة طبقية تضم العمال والفلاحين ، والمثقفين والتجار الصغار ، وحتى بعض

البورجوازيين .. كما انه حاول توحيد مكونات ذات طابع مختلف ، فجمع ما بين الاتحاد المغربي للشغل ، وتنظيمات المقاومة وجيش التحرير ، بالاضافة الى بعض « الاطر السياسية » .

اما القاسم المشترك ما بين هذه الروافد ، فهو الهدف الموحد في استكمال التحرر الوطني ، هذا الهدف الذى سيحجب مرحليا التناقضات الداخلية التي حملها معه الاتحاد الوطني منذ تأسيسه . ولقد عبر الميثاق التأسيسي عن هذا الواقع بقوله : ... « لا يوجد تناقض ما بين العناصر التي تؤلف الشعب المغربي » .

اما من الناحية التنظيمية ، فلقد اعتمد الاتحاد الوطني على التجمعات العامة كاسلوب تنظيمي ، ورفع شعارات « اللامركزية » و « اللاحزبية » كرد فعل على الاسلوب البيروقراطي الابوى الذى اتبعته قيادة حزب الاستقلال . والملاحظ ان الاندفاع في ردود الفعل ضد حزب الاستقلال قد سمح باستقطاب بعض العناصر لمجرد عدائها لهذا الحزب ، وخاصة بعض العناصر من حزب

الشورى التي لعبت دورا هاما في تعميم شعار « اللا حزبية » .

يتضح لنا اذن أن تأسيس الاتحاد الوطني قد توج الرغبة الجماهيرية الصادقة في التخلص من القيادة البورجوازية والاستمرار في طريق التحرر الوطني ، الا أن هذا التحول في الحركة الاستقلالية لم يتم على أسس ايديولوجية واضحة ، وممارسة سياسية وتنظيمية تضمن ارتباط النضال التحرري الوطني بالنضال ضد أعداء الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، بل أن هذا التحول قد تم بواسطة تيار جماهيري واسع ضم في صفوفه عناصر اجتماعية ذات المصالح المتضاربة والمتناقضة .

وقد يكون من المنطقي والمشروع طرح سؤال حول مدى ايجابية او سلبية الشكل الذى تم به هذا التحول ، وهل لم يكن بامكان العناصر القيادية للتيار الجماهيرى بلورة الصراع ضد القيادة البورجوازية واعطائه أبعاد ايديولوجية وتنظيمية ، ام ان بعض الصراعات الذاتية قد عجلت بالانفصال قبل انضاجه ؟

غير ان الذى يهمنا هنا ، هو الادراك الصحيح للاسس الاجتماعية والسياسية التي بني عليها الاتحاد الوطني ، والتناقضات الداخلية التي حملها معه منذ البداية ، ذلك ان تحليل التجربة الحزبية والكشف عن طبيعتها ، هو الفحص المدقق لهذه التناقضات وتطوراتها ، وانعكاس صراعها على مستوى الاختيارات السياسية والايديولوجية ، وعلى مستوى الساحة التنظيمية والنضالية .

نجاح الاتحاد الوطني في التوعية والتعبئة وتعثره في قيادة النضال الثوري

ان انطلاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على اساس استمرار الكفاح الوطني ، قد لقي لدى الجماهير الشعبية صدى عميقا ، واستقبلته بحماس كبير ، ووجدت في شعاراته ترجمة لطامحها الوطنية التحررية .

وكانت هذه الانطلاقة تقتضي تنظيم حملات سياسية توضيحية لشرح اهداف الاتحاد الوطني وفضح طبيعة خصومه واعدائه . وهذا

ما قام به الحزب غداة تأسيسه ، حيث استطاع تعبئة الجماهير وتجنيدها لفضح طبيعة الحكم وتوضيح الصراع القائم ما بين هذا الحكم الاقطاعي المتحالف مع الاستعمار الجديد ، والجماهير الشعبية المستغلة والمحرومة .

المشاركة في الحكومة

لقد كان بامكان مشاركة بعض العناصر القيادية من الاتحاد الوطني في حكومة سنوات ٥٨ - ٦٠ ، ان تعطي نتائج ايجابية لو انها جاءت في سياق الحملات التوضيحية الجماهيرية واعتمدت تطبيق برنامج واضح يستهدف تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وتجنيد الجماهير الشعبية للدفاع عنها . لكن الصراع ما بين العناصر الاتحادية في الحكومة والعناصر الرجعية بات منحصرا في دوائر اجهزة الدولة ، « او داخل القصور الملكية دون ان ينفذ صداها الى الخارج » (الشهيد المهدى بنبركة)

وهذا ما يفسر لنا السهولة التي تمكن بها الحكم من اخفاق هذه التجربة . فعوضا من تحقيق الاهداف والمشاريع الاقتصادية

والاجتماعية التي وضعتها الحكومة لنفسها ، (التصميم الخماسي ، الاصلاح الزراعي ، التعليم ، التصنيع ...) فان الحكومة كانت في الحقيقة مبررا في يد الحكم الاقطاعي لتحقيق اهدافه القمعية : بناء الجهاز القمعي وربطه بالديوان الملكي ، اجهاض المحاولة الشعبية لتحرير لصحراء وذلك بتواطيء مكشوف مع الاستعمار الاسباني ، وضع العراقيل امام تضامن الشعب المغربي مع كفاح الشعب الجزائرى ، تصفية جيش التحرير ، منع الحزب الشيوعي ، القمع الوحشي بالريف .. كل هذا تم باسم الحكومة الوطنية ، وذلك بدون ان تكون وسائل السلطة الفعلية في يد العناصر التقدمية ، بل ان الحكم الاقطاعي هو الذى كان يمركزها ويحتكرها استعدادا للقمع الوجه ضد الجماهير ، واستعدادا للانفراد بالسلطة ، وارغام الحكومة على تقديم استقالتها .

ان الدرس الذى يجب ان نستخلصه من هذه التجربة ، هو ان المشاركة في الحكم مع الاقطاع والاستعمار الجديد ، مع وضع الصراع الطبقي للجماهير على الهامش ، والاكتفاء بالصراع في

« نطاق مغلق » لا يمكنها ان تغير شيئا من طبيعة الحكم القائم بل انها عاجزة حتى على ضمان استمرار المكتسبات الجزئية على المستوى الاقتصادى والاجتماعي .

غير ان اخفاق التجربة الحكومية سنة ٦٠ ، وتسلط القمع ضد الاتحاد الوطني ، لم يمنع هذا الاخير من الاستمرار في الحملات السياسية والنضالية من اجل توضيح اهدافه وتوعية وتسييس الجماهير ، نذكر منها على الخصوص الحملة الشعبية من اجل المطالبة بجلاء القواعد العسكرية الاجنبية من الوطن ، والمطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي ، والاضراب العام الناجح الذى شمل مجمل القطاعات الاقتصادية والادارية والحملات التضامنية مع الشعب الجزائرى .

وفي غمرة هذا النشاط الجماهيرى ، وهذه التجارب السياسية الاولى للاتحاد الوطني ، ينعقد المؤتمر الثاني للحزب الذى كان فرصة مهمة لتقييم النتائج والانطلاق بالحركة نحو آفاق جديدة .

المؤتمر الثاني

لا شك ان التقارير التي صادق عليها المؤتمر الثاني تعتبر متقدمة قياسا بالميثاق التأسيسي للاتحاد الوطني .

فلقد ركزت مقدمة التقرير المذهبي على الدروس الاساسية المستخلصة من تجربة الاستقلال الشكلي ، كما نبذ التقرير « الاختيار الرأسمالي المعاكس لصالح الجماهير الشعبية » واكد « ان اشتراكية وسائل الانتاج هي وحدها تسمح بالتحرر من التبعية والتخلف » ، ورسم الخطوط العريضة لبرنامج وطني تقدمي .

اما التقرير السياسي فقد ابرز التناقض ما بين قوتين اساسيتين : الاستعمار الجديد والحكم الفردى المطلق وقسم من البورجوازية من جهة ، والجماهير الشعبية من جهة اخرى .

اما سلبيات هذه الاختيارات في طرحها لبديل ثورى حقيقي ، فتظهر في غموض الخط

الايديولوجي والاكتفاء بشعار « الاشتراكية » بشكل عام وغامض ، الشيء الذى نلمسه في عدم ابراز ديناميكية الصراع الطبقي للمجتمع المغربي ، وعدم توضيح طبيعة السلطة المنشودة والاكتفاء بشعار : « الشعب هو مصدر السلطات » .

اما عن المسألة التنظيمية ، فانها لم تدرس بالعناية الكافية والمطابقة للاختبارات والبرامج المصادق عليها .

والجدير بالذكر ، ان المؤتمر عاش تناقضات خطيرة تشكل بداية الصراع ما بين المتناقضات التي اشرنا اليها في تأسيس الاتحاد الوطني . ذلك ان قيادة الاتحاد المغربي للشغل حضرت المؤتمر كقوة منظمة تريد فرض توجيهها عبر « التقرير المذهبي » ، بينما طمست القيادة الحزبية « الاختيار الثورى » للشهيد بنبركة ، كتقرير جد متقدم في تقييمه للتجارب السابقة وفي تحليله للوضعية وافاقها . هذا بالاضافة الى ان عددا من المؤتمرين عينوا من طرف القيادة .

غير ان هذه التناقضات والخلافات تجاوزتها القيادة الحزبية ككل بتسويات ومساومات تمت

في الكواليس ، وذلك دون اشراك المناضلين المؤتمرين في هذا الصراع ، بل ان « الاختيار الثورى » لم يظهر له وجود في القواعد الا بعد مرور سنوات عديدة على المؤتمر الثاني . وهكذا فان « تركيب المؤتمر والاجهزة القيادية المنبثقة عنه ، والقرارات التي صادق عليها ، هي في الحقيقة ثمرة لدبلوماسية الكواليس اكثر منها نتيجة لتعبير المؤتمرين ديمقراطيا عن ارادتهم »

ان طمس الصراع بهذا الشكل لم يكن الا تأجيلا مؤقتا لاحتداد التناقض مع قيادة النقابة . كما ان خلفية هذه المساومة كانت في الحقيقة هي الحفاظ على نوع من الوحدة والقوة تحضيرا للانتخابات الموعودة من طرف الحكم .

التجربة الانتخابية

ان الاستفتاء على الدستور كان مناسبة جديدة بالنسبة للاتحاد الوطني لتجنيد الجماهير من اجل فضح طبيعة هذا الدستور والاغراض الاقطاعية ـ الاستعمارية التي يخدمها . ولقد كان شعار « المقاطعة » شعارا صائبا لقي استجابة هامة وسط الجماهير الشعبية .

وبعد مقاطعة الاستفتاء على الدستور الممنوح توجت هذه المعركة السياسية بنجاح الاتحاد الوطني في انتخابات مجلس النواب الذى قرر المشاركة فيها على اساس استعمال هذا المجلس كمنبر لفضح التحالف الحاكم وسياسته اللاشعبية في جميع المجالات ، وتقديم البديل على المستوى الاقتصادى والاجتماعي والسياسي .

وبواسطة استعمال المعركة الانتخابية كشكل من اشكال النضال ، حقق الاتحاد الوطني مكاسب ايجابية فيما يخص توعية الجماهير وتسييسها وكسب العطف الواسع للحزب وسطها . لكن مقابل ذلك ، فان الحزب كان عاجزا على التأطير التنظيمي للجماهير وقيادة نضالها وفقا لاستراتيجية واضحة ، وذلك بسبب من تركيبه الداخلي والتناقضات المترتبة عنه ، وبسبب من واقعه التنظيمي المائع ..

فنلاحظ من جهة ، ان « الوحدة » التي تمت في المؤتمر الثاني مع قيادة النقابة قد عرفت هزات خطيرة خلال هذه الفترة ، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل ،

وتوضيح التوجيه الاقتصادى الضيق لدى قيادة النقابة .

اما من جهة اخرى ، فان بعض الشعارات التي كانت ترفع بمناسبة الانتخابات البرلمانية كانت متناقضة ومتباينة والمستوى التنظيمي للحزب . وقد ترجم « البيان للشعب المغربي » هذه الشعارات بقوله : ... « لا سبيل لاصلاح النظام القائم وعلاجه او تزكيته ، وان الاتحاد الوطني لا يرى دواء له غير زواله » .

ان تنظيما جماهيريا مائعا يعالج مشكل السلطة بهذا الشكل يحكم على نفسه بالانتكاس . وهكذا كانت الخسارة السياسية والتنظيمية سنة ٦٣ حينما شن الحكم حملة قمعية شرسة ضد الاتحاد الوطني باعتقال قيادته ، واختطاف واغتيال المئات من مناضليه واطره ، وشل نشاطه في جميع المجالات . . .

ان هذا الشلل الذى اصاب الاتحاد الوطني على اثر القمع الوحشي الموجه ضده هو الذى يفسر لنا غيابه في الانتفاضة الشعبية الدامية لسنة ٦٥ ، التي عبرت فيها الجماهير الشعبية

عن رفضها للحكم القائم ، واستعدادها لمواصلة النضال ضد الاستغلال والاستبداد . فلقد قامت الانتفاضة وتطورت وانتهت بدون توجيه ولا مشاركة من الحزب ، رغم ان الجماهير اخلصت لشعاراته في تحركاتها ، ورغم مشاركة بعض المناضلين القاعديين في الانتفاضة .

والاخطر من هذا ان بعض العناصر القيادية قبلت الدخول في المفاوضات مع الحكم غداة قضائه على الانتفاضة بقوة السلاح ، فاتحة المجال للحكم لترميم دعائمه ، ومعمقة لحيرة الجماهير والمناضلين امام ديماغوجية الحكم وسكوت الحزب .

ونتيجة هذه المفاوضات ان المستفيد الاول منها هو الحكم « الاقطاعي » الذي قبل اطلاق سراح بعض القادة الحزبيين مقابل اعدام ١٤ مناضلا ، واعادة بناء جهازه القمعي ، وسد الثغرة التي فتحتها الجماهير في كيانه ، ثم التخطيط لاغتيال اخينا الشهيد المهدى بنبركة .

وبالرغم من هذا ، فلقد حاولت بعض العناصر القيادية الحفاظ على شعرة معاوية مع

النظام ، وكان التفكير حتى في تغيير اسم الحزب لابعاد كل احراج في العلاقات مع الحكم .

ان اهم ما يمكن تسجيله من خلال هذه المرحلة الاولى من التطور التاريخي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو المكتسبات الايجابية التي حققها فيما يخص تجنيد الجماهير وتوعيتها ، مقابل اخفاقه في تأطير نضالها الثورى وقيادته . اما عن التناقضات الكامنة في احشائه فتلمسها في غموض الخط الايديولوجي للحزب ، وعدم انسجام مواقفه السياسية ، في حين ان هذه التناقضات لم تعبر عن وجودها بشكل حاد .

اعادة بناء الحزب على اسس علمية

ان الادراك التام لهذه الحقائق هو الذى دفع بعض الاطر والمناضلين للتفكير بشكل جاد في اعادة بناء الحزب على اسس علمية ، وتحويله من حزب جماهيرى الى حزب ثورى وان الانطلاقة في هذا الاتجاه ، كانت بمناسبة انعقاد اجتماع بعض الاطر الحزبية لمناقشة المذكرة التنظيمية والمصادقة عليها ، تلك المذكرة

التي استخلصت الدروس من التجربة الحزبية ، والتجارب الثورية العالمية ، واكدت « ان التنظيم الحزبي الثورى يجب ان يرتكز قبل كل شيء على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، وان تكون نواته الرئيسية هي الجماعة في المعمل والمؤسسة ، كما لحب على ضرورة تطبيق « مبدأ المركزية الديموقراطية الذى يضمن في آن واحد ديموقراطية الحزب وفعالية نشاطه ، بل يضمن مع الهيكل المنظم للحزب استمرار نشاطه في جميع الظروف سواء فيها العادية او الاستثنائية » . (المذكرة التنظيمية) .

وكان تطبيق هذه المبادىء والدفع بالاتحاد الوطني نحو تحول نوعي اساسي في خطه الايديولوجي واختياراته الستراتيجية والتنظيمية ، كان يقتضي خوض نضال داخلي « على المستوى السياسي ضد محاولة جر الاتحاد الوطني للاستسلام امام الحكم الرجعي القائم ، وعلى المستوى التنظيمي ضد محاولة عرقلة تطور الاتحاد الوطني الاجتماعي وتطوير اساليب عمله وتحسينها ، وعلى المستوى النظرى الايديولوجي » (١) .

ولقد خاض المناضلون القاعديون هذه المعركة في الواجهتين الداخلية والخارجية بكل طاقاتهم، وحققوا مكاسب تنظيمية هامة وسط الطبقة العاملة على الخصوص ، وتمكنوا من عزل الاتجاه « اللا سياسي » الاقتصادى الضيق ، وتنظيم وتنشيط الخلايا الحزبية في المرافق الاقتصادية والاجتماعية . وكان هذا المجهود التنظيمي مدعما احسن تدعيم بمجهود مماثل على المستوى الدراسي التثقيفي في آفاق توجيهية متقدمة .

ان هذه المجهودات التوجيهية والتنظيمية « قد شكلت بالفعل سنوات ٦٥ ـ ٦٧ ارهاصات قوية لاقبال الاتحاد على تحقيق التحول الضرورى في كيانه ، وتعهدا جادا لبذور التغيير الشامل المرتقب من استراتيجيته وسياسته معا ، وتخلص نفسه من ازمة الجمود والتخلف » (٢) .

---

(١) دراسة « للجنة التحضيرية » ١٩٦٥

(٢) « تقرير عام عن الاتحاد الطني » ١٩٦٩

بروز التناقضات الداخلية للحزب

ان المجهود الايجابي لاعادة بناء الحزب على اسس علمية سليمة ، قد اصطدم بعراقيل حالت دون احداث التحول المترقب داخل الاتحاد الوطني . واهم هذه العراقيل تتجلى من جهة في العمل المضاد لقيادة النقابة ، وفي التركيب البنيوى للحزب وتعوده على الاساليب التنظيمية التقليدية الموروثة عن الحركة الاستقلالية من جهة اخرى .

ولقد توج مجموع هذا العمل المضاد بالاعلان المفاجيء عن توحيد القيادتين الحزبية والنقابية سنة ١٩٦٧ .

الوحدة الفوقية مع قيادة النقابة

ان اهداء قيادة الاتحاد الوطني لقيادة النقابة التي سبق لها ان عبرت عن توجيهها « الاقتصادى » الرجعي ، بل ان مواقفها اخذت شكل المواجهة العنيفة والقمعية ضد المناضلين الاتحاديين ، يعتبر من باب الانتحار السياسي، ان لم يكن في اطار المساومات والخلفيات التي اشرنا لها في الحديث عن المؤتمر الثاني .

هذا بالاضافة الى ان قرار الوحدة اتخذ « دون الرجوع الى القاعدة ، ولا الى الاطارات المتوسطة والدنيا ... اى ان مجموعة من الناس اتفقوا وتنازلوا لبعضهم ، واعلنوا انهم توحدوا ، ثم على الاخرين ان يحضروا بعد الموافقة والتبريك » (٢) .

ولقد كانت لمخلفات الوحدة عواقب خطيرة على مستوى تجميد الاجهزة القيادية للحزب كما شكلت عاملا اساسيا في بث الغموض والحيرة لدى المناضلين القاعديين ، وعرقلة مجهودهم التنظيمي .

« فالمعروف ان الكتابة العامة ولا المكتب السياسي لم يسبق لاى منهما ان درس الوضع التنظيمي للحزب ، فاحرى ان يتخذ له التدابير والقرارات اللازمة ، واحرى الاحرى ان يتجند لتنفيذها ... اما اللجنة المركزية ، فقد تم تعويمها بالعناصر الموالية ، وذلك خرقا للتمثيلية المقررة في القانون الحزبي » (٢) .

وهكذا استرجعت قيادة النقابة نفوذها داخل الحزب ، وتنازلت القيادة الحزبية عن المكاسب التنظيمية وسط الطبقة العاملة ، بل انها غالبا ما ارغمت المناضلين على التنازل عن التنظيمات باسم الوحدة ... « فاتضح للجميع ان تجميد الاتحاد الوطني كان خطة مصممة سلفا » (٢) .

ولقد توج هذا التجميد بصدور التوجيه الرسمي للقيادة الذى اعلن عنه على شكل بيان سياسي سنة ١٩٦٨ ، وذلك بتزكية من اللجنة المركزية ـ التي لم تجتمع بتركيبها المذكور اعلاه ، او « لتبريك الوحدة » ، ثم المصادقة على البيان ، ثم اقرار تأخير المؤتمر الثالث ـ هذا البيان الذى سادته من جديد خلفية المفاوضات والمساومات ، بتنازله على الشعارات

الثورية للحزب (المجلس التأسيسي) ، وتقديمه « البرهان على الاعتدال والرغبة في التعاون » .

ان مجموع هذه المشاكل التوجيهية والتنظيمية قد ادت بالحزب الى مأزق من العجز والجمود : « الجمود العام المطبق هو الصورة الاولى الواضحة على الاتحاد ... وبالتالي ، عجزه المطبق عن اية حركة نضالية او سياسية كحزب او كتنظيم » (٢) .

غير ان مجموعة من المناضلين ، قياديين وقاعديين ، لم ترضخ لهذا الواقع الجامد ، وقررت تجاوز هذه الازمة بأساليب جذرية ، وطرح البديل على الساحة النضالية .

---

(٢) « تقرير عام عن الاتحاد الوطني » ١٩٦٩

تجربة تنظيمية جديدة

ان الاسلوب الذى اختاره هؤلاء المناضلون ، هو العمل على بناء تنظيم خلوى مضبوط باعتماد الفصائل الواعية من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، وفي آفاق النضال من اجل التغيير الجذرى للهياكل الاقطاعية والاستغلالية بالبلاد. وقد رافق هذه المبادرة التنظيمية مجهود ايجابي على المستوى الدراسي والتكويني .

اما من الناحية التنظيمية ، فيظهر ان المقاييس غالبا ما كانت منحصرة في « الثقة » والنضال الجذرى ضد الاقطاع . هذا مع انعدام خطة تنظيمية ناجعة لحل المشاكل الخطيرة التي كان يعيشها الحزب وتقديم بديل لها .

غير ان هذه المبادرات حملت معها سلبيات اساسية كانت هي السبب في اجهاضها . فمن الناحية التوجيهية يبدو ان الاختيار العام الذى كان يجمع ما بين المناضلين هو النضال من اجل التغيير الجذرى ، ولكن دون التوضيح التام للابعاد الايديولوجية لهذا النضال ، ودون طرح بديل للمشاكل التوجيهية على

مستوى الحزب ككل . ذلك ان المناضلين فضلوا تجاوز مشكل القيادة الجامدة والوحدة الفوقية ، ومواصلة المجهود التنظيمي بغض النظر عن تناقضات الحزب ، وفي اطار ازدواجية معقدة مع قيادة النقابة والقيادة الحزبية .

ان مجموع هذه الاعتبارات قد ساهمت في اخفاق التجربة ، وفتح المجال للحكم لتلغيمها واجهاضها ، ثم تسليط القمع ضد خيرات واصلب المناضلين الاتحاديين ، كما كشفت عن ذلك محاكمة مراكش الكبرى التي انقلبت في الحقيقة الى محاكمة للحكم بفضل صمود المناضلين ووعيهم ، وبفضل مستواهم التكويني اللائق ، عمالا كانوا ام فلاحين ، صناعا ام مثقفين ... الا ان الثمن كان باهظا والتضحيات جساما .

ومقابل هذه المبادرات التنظيمية ، وبكيفية موازية ، فان بعض العناصر القيادية قد استمرت في اسلوب المساومات والتحالفات الفوقية .

الكتـــلة الوطنيـــة

ا ناه مجدث في هذا المجال هو الاعلان عـن تأسيس الكتلة الوطنية بين الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال ، وذلك باسلوب ممـــــاثل للاسلوب الذى تمت به الوحدة مع قيادة النقابة. فلقد اعلنت القيادة الحزبية عن قرار تأسيس الكتلة الوطنية بدون استشارة القواعد الحزبية، بل ان هذا التكتل تم بشكل فوقي لاغـــراض تاكتيكية محضة .

ان مبدأ توحيد مجموع القـوى التقدميـــة والوطنية في جبهة وطنية من اجل النضـــال ضد الامبريالية وعملائها المحليين ، مبدأ صحيح لا نقاش فيه . الا ان نجاح هذه الجبهـــــة واستمرارها يتطلب شروطا توجيهية وتنظيمية مسبقة ، منها على الخصوص طرح برنامـــج وطني تقدمي **ووسائل تطبيقية** ، وتوفير ميزان القوى لصالح الحركة التقدمية لضمان استمرار النضال نحو آفاق ثورية اشتراكية .

واذا كانت الكتلة الوطنية قد ساهمت في عزل الحكم مرحليا ، كما انها طرحت برنامجا وطنيا مناسبا للمرحلة ، فانها كانت بعيدة عن توفير

الشروط الضرورية لتشكيل جبهة نضاليـــة حقيقية ، باعتبار الاسلوب الفوقي الذى تمت به ، ونظرا لان الاتحاد الوطني كان عاجزا عن تشكيل العمود الفقرى النضالي داخلها بسبب الازمة الحادة التي كان يعيشها . والحقيقة ان الكتلة الوطنية قد تمت بين القيادتين بخلفية التحضير للانتخابات والمفاوضات ..

ان وحدة ظرفية من هذا النـــوع ، تنتهي بانتهاء الاغراض الانتخابية والتفاوضية الـ تمت من اجلها .

وفي سياق التحالفات والمساومات الخاطئة ، تأتي سلسلة من المفاوضات القيادية مع الحكم القائم . ان مجمل هذه المفاوضات لم يستفد منها في الحقيقة الا الحكم الرجعي الذى يستعملها ذريعة لاصلاح اوضاعه كلما اختنقته الازمـة التي يعيشها نتيجة لطبيعته اللا شعبيـــة ، وسياسته المناهضة لطامح الجماهيـــر . فاستعمل اللقاء مع الحركة الوطنية والاتحاد الوطني على الخصوص صمامة تمكنه من ربح الوقت واسترجاع قواه ، وممارسة تاكتيكـــه على الحركـــة الوطنيـــة من اجل خدمـــة

استراتيجيته . فبالاضافة الى ان المفاوضات كانت تتم دائما في السرية التامة عن المناضلين والجماهير بصفة عامة ، فانها كانت عاجزة عن تحقيق مكتسبات تقدمية جزئية .

ان اهم ما تفرزه لنا الممارسة الحزبية من خلال هذه المرحلة الثانية من التطور التاريخي للاتحاد الوطني ، هو استمرار غموض خطه الايديولوجي - رغم المحاولات القاعدية - وتذبذب وتضارب اختياراته السياسية ، وعدم استقرار اساليبه التنظيمية والنضالية . وهذا يكشف لنا عن بداية بروز التناقضات الداخلية للحزب الناتجة عن تضارب وتناقض المكونات والروافد التي بني على اساسها ، فعبرت كل من هذه الروافد عن وجودها بشكلها الخاص . فأكدت القيادة النقابية تشبثها بالتوجيه الاقتصادى الضيق ، وبرز اختيار النضال الجذرى ضد الهياكل القائمة ، وفي نفس الوقت - وبشكل مزدوج - مارست القيادة الحزبية اساليب المفاوضات والتحالفات الفوقية ... بينما اجهضت المحاولات الجادة من اجل بناء الحزب على اسس علمية .

استراتيجيته . فبالاضافة الى ان المفاوضات كانت تتم دائما في السرية التامة عن المناضلين والجماهير بصفة عامة ، فانها كانت عاجزة عن تحقيق مكتسبات تقدمية جزئية .

ان اهم ما تفرزه لنا الممارسة الحزبية من خلال هذه المرحلة الثانية من التطور التاريخي للاتحاد الوطني ، هو استمرار غموض خطه الايديولوجي - رغم المحاولات القاعدية - وتذبذب وتضارب اختياراته السياسية ، وعدم استقرار اساليبه التنظيمية والنضالية . وهذا يكشف لنا عن بداية بروز التناقضات الداخلية للحزب الناتجة عن تضارب وتناقض المكونات والروافد التي بني على اساسها ، فعبرت كل من هذه الروافد عن وجودها بشكلها الخاص . فأكدت القيادة النقابية تشبثها بالتوجيه الاقتصادى الضيق ، وبرز اختيار النضال الجذرى ضد الهياكل القائمة ، وفي نفس الوقت - وبشكل مزدوج - مارست القيادة الحزبية اساليب المفاوضات والتحالفات الفوقية ... بينما اجهضت المحاولات الجادة من اجل بناء الحزب على اسس علمية .

تعميق وتوضيح التناقضات الداخلية للحزب

ان التناقضات الداخلية التي برزت من خلال المرحلة السابقة ، سيدفع بها التطور التاريخي للحزب وديناميكيته الى المزيد من التوضيح والتعميق ، ثم التفجير ، وذلك من خلال اربعة احداث في هذه المرحلة الثالثة من التطور التاريخي للحزب : تشكيل تيار « اليسار » ، عزل القيادة النقابية ، تجربة ٣ مارس ، واخيرا المؤتمر الاستثنائي

تشكيل تيار « اليسار »

ان اصول هذا التيار كانت موجودة داخل الاتحاد منذ انتفاضة مارس ٦٥ ، وتجسد في مجموعة من الشباب الاتحادى الرافض لسياسة الحزب « وتكتيك » قيادته والمنادى بالتوضيح

التام للمشكل الايديولوجي . وقد اصطدم هذا التيار بعدم توفر الحزب على هياكل ومناهج تسمح بالنقاش الديمقراطي . اما الممارسة القيادية على الساحة السياسية (وحدة ٦٧ ، المفاوضات ، الكتلة الوطنية ...) فلقد عمقت التناقض وادت به الى الانسحاب من الحزب ، وتشكيل تنظيم مستقل ، وذلك بتنسيق مع تيار مماثل داخل حزب التحرر والاشتراكية .

الا ان هذا التنظيم العام لم يقدم البديل الصائب على المستوى السياسي والتنظيمي ، بقدر ما كان عبارة عن تجمع لاتجاهات مختلفة ومتناقضة ، يوحد ما بينها الطعن في الحركة الوطنية ككل ، والمزايدة في الشعارات الثورية ، مما ادى بهذا التيار العام الى السقوط في **اخطاء التطرف اليسارى** . وسيحقق فيما بعد تطورات وتغييرات لا يسمح مجال هذه الدراسة النقدية للحزب بالتطرق اليها .

عزل قيادة النقابة عن القيادة الحزبية

ان انسحاب « تيار اليسار » عن الاتحاد الوطني ، ما فتئ ان تبعه تفجير للتناقض

الكامن داخل القيادة الحزبية وذلك ما بين « العناصر النقابية » والعناصر القيادية الاخرى .

فبعد فترة الجمود المطبق التي عرفها الاتحاد الوطني على اثر الوحدة مع قيادة النقابة ، وبعد فترة القمع التي مر منها الحزب ، اخذ بعض المناضلون ـ قياديا وقاعديا ـ المبادرة لاعادة احياء التنظيمات الحزبية ، واسترجاع نشاطها . ولقد بذل مجهود ايجابي في مختلف القطاعات لاعادة تنظيم الخلايا الحزبية .

واستجاب المناضلون بحماس لهذه المبادرات التنظيمية ، حيث تمكنت القواعد من استرجاع نشاطها نسبيا ، بالرغم من ان التنظيم لم يأخذ شكله المضبوط ، وغالبا ما اكتسى هذا المجهود طابع « اعادة التحريك » .

وفي سياق هذه المبادرات ، دعت اللجنة الادارية الى اجتماع ٣٠ يوليو ١٩٧٢ ، لمعالجة المشاكل الداخلية للحزب . وكانت اهم القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع ، هو حل المكتب السياسي وعزل قيادة النقابة ، ثم تعديل تكوين اللجنة الادارية واعطاؤها الصلاحية التامة

لتحمل المسؤوليات التى يخولها لها القانـــون الداخلي ، كما قدم من طرف القيادة الحزبيـــة نوع من « نقد ذاتي » حول خطأ الوحدة ·

الا ان اجتماع ٣٠ يوليوز قد احاطت بـــه بعض السلبيات والملابسات حالت دون جعله انطلاقة تنظيمية وتوجيهية ذات النفس الطويل· يراع الاجتماع تمثيلية مضبوطة للفـــــروع والاقاليم على اساس مبدأ المركزية الديمقراطية ، بقدر ما كان عبارة عن تجمع للاطر والمناضلين باستدعاء من المسؤولين . هذا بالاضافة الى ان الاجتماع كان مفاجئا وان مضمونه والاقتراحات المطروحة من طرف المسؤولين لم تناقش مسبقا من طرف القواعد احتراما لمبدأ الديموقراطيـــة داخل الحزب واجهزته ·

اما عن تكوين اللجنة الادارية الجـــديدة ، فانه لم يراع التمثيلية الحقيقيـــة للمناضلين المسؤولين والنشيطين ، وخاصة العمال منهم ، بقدر ما كان ثمرة للتعيينات القيادية المبنيـــة على خلفيات ومساومات ...

وكأستمرار لاجتماع ٣٠ يوليوز ، عقد اجتماع اللاجنة المركزية وانبثق عنه بيان ٨ اكتوبر

١٩٧٢ ، الذى يعتبر بيانا جد متقدم في تـــليله للتنـــاقض الاساســـي ، وطرحه للاهداف والشعارات المناسبة للمرحلة التي لا زلنـــا نجتازها ، كما يشكل تعبيرا صـــائبا عن النضج الايديولوجي النسبي داخل القواعـــد الحزبية .

غير أن المناضلين فوجئوا مباشرة بعـــد الاعلان عن بيان ٨ اكتوبر ، بصدور الجواب الرسمي للحزب عن « الرسالة الملكية » ، ذلك الجواب الذي يتناقض في جوهره مع بيان ٨ اكتوبر ، خصوصا في طرحه الخاطيء لشعار المجلس التأسيسي الذى اعتبره مجرد مجلس تكون مهمته اصلاح بعض البنود من الدستور الممنوح .

ونشير كذلك الى ان القيادة الحزبية قد اقترحت من جديد تغيير اسم الحزب بمناسبة المفاوضات التي فتحها الحكم مع مجموع القوى التقدمية والوطنية ، والانتخابات التي وعـــد بها من جديد . الا أن المناضلين رفضوا هذا الاقتراح جملة وتفصيلا ، وحالوا دون تطبيقه .

وبالرغم من هذه التناقضات التي عرفتها انطلاقة ٣٠ يوليوز ، فان المناضلين القاعديين قد انكبوا على مواصلة المجهود التنظيمي من اجل تمتين وتركيز التنظيم الحزبي ، وتصعيد النضالات الجماهيرية التي عمت مرافق اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق ، حيث عرفت نجاحات مهمة في المجال النقابي والمطلبي على الخصوص .

تجربة ٣ مارس ١٩٧٣

وفي غمرة هذه النضالات الجماهيرية ، عرف الحزب تجربة جديدة تجلت في انطلاق عمليات مسلحة ضد بعض المؤسسات الحكومية في المدن والبوادي .

وبالرغم من ان تنفيذ هذه المبادرة قد قام به مجموعات من المناضلين القاعديين ، فان هذه التجربة لا يمكن تجزئتها او تشخيصها ، بل يجب وضعها في اطارها الحزبي الشامل ، كما ان الازدواجية المعقدة التي كان يعيشها الحزب قياديا لا تسمح بتحديد المسؤوليات بشكل واضح . ومن جهة اخرى ، فلا يمكن حصر

تحليل هذه التجربة في البحث عن نواقصها التقنية والفنية ...

فالمطروح علينا اذن ، هو البحث في العناصر التوجيهية والتنظيمية التي كانت اساسا لهذه التجربة ، لغرض استخلاص العبر والدروس منها .

فمن الناحية التوجيهية ، يبدو ان المحور الاساسي كان هو ضرورة الاعتماد على الكفاح المسلح لتجنيد الجماهير المتذمرة ، واستغلال ظروف عزلة الحكم وضعفه ، للشروع في العمل من أجل تحقيق « سلطة الشعب » ...

أما من الناحية التنظيمية ، فيبدو أن التنظيم الحزبي قد اعتبر مجرد عامل مساعد لتنظيم خاص ومكيف مع الشكل المباشر للنضال .

ان هذه الخطوط العريضة تبرز لنا الثغرات والاخطاء الاساسية في تجربة ٣ مارس .

فاقرار الكفاح المسلح كمبدأ في حد ذاته ، دون تحضير الشروط السياسية والتنظيمية به

لتفجير الطاقات الجماهيرية واستقطابها حول هذا الشكل المتقدم من أشكال النضال ، لا يمكنه الا أن يعطي نفس النتائج السلبية التي تؤدى اليها أعمال العنف المعزولة في غياب الحزب الثورى المنظم ، وذلك مهما بلغت شجاعة المناضلين الذين يقومون بدور التنفيذ .

وهذا ما كشف عنه اخفاق هذه التجربة ، حيث أتيحت الفرصة للحكم لشن حملة قمعية في منتهى القساوة ، وتجلت في تصفية عدد من المناضلين الذين ساهموا مباشرة في العمليات المسلحة ، واختطاف واعتقال العشرات من الاطر والمناضلين ، بالاضافة الى قرار توقيف الاتحاد الوطني ، والحملات التعسفية والارهابية في الاوساط الجماهيرية بشكل عام . وقد انجز الحكم هذه الاهداف القمعية والتصفوية بسهولة وسرعة ، مما أثبت أن التنظيم الحزبي لم يكن قط مكيفا لمواجهة القمع والاستمرار في جميع الظروف ، وان التنظيم الخاص بالعمل المسلح لم يكن في مستوى الدفاع عن النفس ، وبالاحرى حماية الجماهير الشعبية وصيانة مصالحها .

اما عن الجوانب الايجابية في هذه التجربة ، فنشير الى انها ساهمت من جهة في توضيح التناقضات الداخلية للحزب ، وتفجير التناقضات الكامنة في قيادته ، ومن جهة اخرى ، فلقد ساعدت على توضيح الرؤيا الجماهيرية للثورة ، وكشفت ـ ولو مقابل ثمن باهض ـ على عدم جدوى اعمال العنف المعزولة، وضرورة الاتجاه بشكل جاد نحو مهمة بناء الحزب الثورى ذى الآفاق الايديولوجية الواضحة ، والستراتيجية الصارمة القارة والتنظيم الثورى المعبئ للطاقات الجماهيرية والقادرة على التكيف مع جميع اشكال النضال، وكيفما كانت نتائج التجربة ، فان المناضلين الاتحاديين الذين ساهموا في تنفيذها ـ عمالا فلاحين ومثقفين ـ هم من ابناء الشعب المغربي الذين وهبوا حياتهم في سبيل التحرر والانعتاق . فنضالهم وتجربتهم ، داخل صفوف المقاومة الفلسطينية او ضد الحكم « الاقطاعي » ، جزء لا يتجزأ من تجارب الحركة التقدمية والثورية المغربية : ايجابيات تنير الطريق ، وسلبيات كلها دروس للمستقبل .

المؤتمر الاستثنائي

على اثر الجمود العام الذى عرفه الاتحاد الوطني بعد الحملة القمعية الشاملة التي تلت حوادث ٣ مارس ، بدأت تصل من جديد اصداء المفاوضات والاتصالات ... ولقد اغتنم الحكم هذه الفرصة لتنفيذ الاعدام في حق ٧ مناضلين اتحاديين ، وذلك في نفس اليوم الذى استقبل فيه رسميا بعض العناصر من قيادة الحزب .

وفي ظل هذا « الانفتاح » الجديد ، تقرر تغيير اسم الحزب بشكل فوقي مفاجيء ، وبدون اخذ رأى القواعد ، كما تقرر تحضير مؤتمر استثنائي في ظرف ثلاثة اشهر .

ولقد فوجيء المناضلون بهذه القرارات الفوقية ، وتساءلوا عن اسباب الاستعجال والتسرع في عقد المؤتمر ، لا سيما وان الظروف التنظيمية للحزب لا تسمح بعمل جاد في هذا الاتجاه ، ولا تسمح للقواعد بالمشاركة الفعلية في التحضير وفي الآجال المحددة .

والى جانب هذه الاعتبارات التي تشكل خرقا صريحا لمبدأ الديمقراطية داخل الحزب ، فان

الوثائق المحضرة للمؤتمر قد شكلت انحرافا خطيرا بالنسبة لتراث الحزب ومكتسباته ، وجعلت مبادرة تغيير الاسم وتحضير المؤتمر عبارة عن **محاولة انفصال قيادى** اديولوجيا وسياسيا .

الا ان مجمل الانحرافات التي حاولت القيادة تمريرها من خلال المؤتمر الاستثنائي قد لقيت معارضة واعية وحازمة من طرف القواعد الحزبية التي عبرت على تشبثها بمكتسبات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، سواء داخل المؤتمر الاستثنائي نفسه او خارجه .

وان الممارسة القيادية التي تلت المؤتمر ، والتي تجلت في مساومة جديدة مع الحكم ، وتنظيميا في التركيز على المفهوم المائع (التجمعات والندوات) قد جعلت المناضلين يعمقون طعنهم في سياسة قيادة الاتحاد الاشتراكي ، ويطرحون تساؤلات اساسية حول خلفية المؤتمر الاستثنائي : فهل كان الهدف من عملية تغيير الاسم وتحضير المؤتمر المستعجل هو وضع تاريخ الحزب جانبا حتى لا يشكل احراجا في العلاقات مع الحكم ؟ ام الهدف ؟

« تصفية حسابات » قيادية ؟ وهل يكون الهدف هو الاقتصار على خلق تجمع واسع يستعمل كورقة ضغط في ظل المساومات والخلفيات القيادية ؟..

ان هذه المرحلة الثالثة من التطور التاريخي للحزب ، قد سجلت بالفعل توضيح وتعميق التناقضات الداخلية التي اشرنا اليها في تأسيس الاتحاد الوطني وعبر المراحل التاريخية السابقة .

فنلاحظ ان النقابة قد تم فصلها عن الحزب ، واصبحت قيادتها تتمتع باستقلالها التنظيمي نقابيا وسياسيا . اما تطور تيار المقاومة وجيش التحرير عبر المراحل السابقة ، فلقد وجد تعبيره الملموس من خلال تجربة ٣ مارس، مفجرا بذلك الازدواجية التي كانت كامنة على المستوى القيادي . وبهذا يكون المجال قد افسح واسعا « للاطر السياسية » التي ساهمت في تأسيس الحزب للتعبير عن اختياراتها وذلك من خلال المؤتمر الاستثنائي والممارسة المرافقة له .

ان التطور التاريخي للحزب وديناميكية

الصراع ما بين مكوناته الاساسية ، وانعكاس هذا الصراع على مستوى الاختيارات التوجيهية والعملية ، ان كل هذه المعطيات تفرز لنا الممارسة الفعلية والشاملة للحزب ، وتسمح لنا بتسجيل الخلاصات الاساسية على المستوى الايديولوجي والاستراتيجي والتنظيمي .

ما هي آيديولوجية الحزب ؟

ان الاكتفاء بوصفات عامة جاهزة (البورجوازية الصغيرة ، الاصلاحية ، البيروقراطية ...) لا يمكنه الا ان يعطي صورة مغلوطة عن المشكل الايديولوجي للاتحاد الوطني ، وذلك بسبب من تركيبه البنيوي المعقد .

فالمكونات الاولى التي بني على اساسها (النقابة ، المقاومة وجيش التحرير ، الاطر السياسية) ، والتناقضات الداخلية التي برزت على اثرها ، وتعمقت وتوضحت من خلال التطور التاريخي للحزب ، قد انعكست على المستوى الايديولوجي ببروز اتجاهات مختلفة تعايشت وتصارعت داخل الحزب وخارجه .

ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات على الشكل

التالي :

أ) اتجاه « النزعة الاقتصادية » ـ الناتج عن تأثير عناصر قيادة النقابة ـ الذى حاول باستمرار عزل الطبقة العاملة عن النضال السياسي .

ب) الاتجاه « الوطني الجذرى » ـ يمثله باستمرار التغيير الجذرى للهياكل الاقطاعية والاستعمارية ، لكن بدون ان يتمكن تاريخيا من تسجيل هذه الاهداف في اطار اختيار مناضلوا المقاومة وجيش التحرير ـ الذى طرح ايديولوجي واضح .

ج) اتجاه « نفعي » ـ الناتج عن تأثير « الاطر السياسية » ـ اتسم بعدم الاستقرار في الاختيار الايديولوجي واعتماد النفعية (البراغماتية) .

د) اتجاه متقدم ايديولوجيا ترجم رغبة القواعد الحزبية في تحويل الاتحاد الوطني الى حزب ثورى .

واذا بحثنا المواقف الحزبية والوثائق الرسمية منها والغير الرسمية ، فبامكاننا تصنيفها بنفس الشكل :

آ) التقرير المذهبي لسنة ١٩٦٢ ، وتوجيهات المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل .

ب) بيان للشعب المغربي بمناسبة انتخابات ١٩٦٣ ، برنامج ٣ مارس ١٩٧٣ ، ومجموعة من الدراسات والتقارير الداخلية .

ج) البيان السياسي لسنة ١٩٦٨ ، الجواب عن الرسالة الملكية ، مشاريع وثائق المؤتمر الاستثنائي .

د) الاختيار الثورى ، المذكرة التنظيمية ، بيان ٨ اكتوبر ، بالاضافة الى مجموعة من الدراسات الصادرة ما بين سنة ٦٥ ـ ٦٧ .

ونشير جانبيا الى ان هذا التصنيف لا يعني الاشخاص واختياراتهم ، بل يهتم فقط بالاتجاهات الفكرية التي تواجدت داخل الحزب.

لا ان هذه التصنيفات الاولية التقريبية لا يمكن اخذها كوصفات ساكنة جامدة ، بل لا بد من الاخذ بعين الاعتبار العلاقات ما بين هذه الاتجاهات الاساسية ، وتأثير كل واحد منها على الاخر .

فأول ما نلاحظ في هذا المجـــال هو الترابط والتحالف ، بل الاندماج الذى حصـــل ما بين « الاتجاه الوطني الجذرى » والاتجاه المتقـدم ايديولوجيا ، وذلك عبر مجمل التطور التاريخي للحزب . فبغض النظر عن العناصر التي فضلت الانسحاب من الحزب بتكوين تنظيمها الخاص، فان اغلبية العناصر المتقدمة ايديولوجيا داخل الحزب قد شكلت تيارا عاما ساهم في التحولات الايجابية التي عرفها الحزب ، كما ساهم ، وفي نفس الوقت ، في جميع المحاولات المتجذرة .

وفيما يخص « النزعة الاقتصادية » فلقـــد استطاعت باستمرار ان تحافظ على نوع مـــن الاستقلال الذاتي ، مع محاولات ناجحة احيانا لفرض توجيهها على المستوى القيادى ، وذلك الى ان انفردت بتنظيمها السياسي الخاص .

اما عن الاتجاه « النفعي » فلقد استطاع ان يفرض نفسه على مستوى القيادة الحزبية ، وان يطبـــع ممارستها بطـــابع النفعيـــة (البراغماتية) ، ويقفز بها من مواقف التطرف الى مواقف الاعتدال من التفاوض الى النضال الجذرى ، من الوحدة الى الانفصال ... كـــل

ذلك حسب متطلبات سياسة مصلحية يومية ، تقلص الاستراتيجية الحزبية وتحصـــرها في نقطة واحدة : مشكل الساطة .

وما دام هذا الاتجاه الاخير هو الاتجـــاه السائد الذى فرض نفسه قياديا ، فان الخـط الايديولوجي العام للحزب قد طبع خلال التجربة السابقة بطابع الغموض والتذبذب ..

الاستراتيجية والتاكتيك لدى القيـــادة الحزبيـــة

ان غموض الخط الايديولوجي للحزب قد أدى الى غياب استراتيجية واضحة وشاملة ، وفتح المجال واسعا للنفعية على مستوى القيادة كما أشرنا سابقا ، والتي تنطبق عليها هذه المقولة للأخ المهدى بنبركة : « انـــه من البديهي أن يكتفي بالخطة التاكتيكية المرحلية ، دون أن ينطلق من أفق استراتيجي ، يكون مصـيره اما أن يسرق منه الخصم سياسته ، واما أن يظهر بمظهر الانتهازية » .

والحقيقة أنه لا يمكن حتى التحدث عن التاكتيك ، نظرا لغياب الاستراتيجية . ذلك أن الذى مارسته القيادة بالفعل ، هو سلسلة من المساومات اتجاه الحكم واتجاه القوات الحليفة وذلك في اطار ازدواجية معقدة مع سلسلة من المحاولات الجذرية . فلا المفاوضات مع الحكم ، ولا التحالفات (الكتلة الوطنية ، الوحدة مع قيادة النقابة) ، كانت تنجز وفقا لمتطلبات المصلحة الظرفية .

بيد أن النتائج كانت دائما عكسية . فالحكم هو الذى استفاد من المساومات التي وقعت معه ، بينما انعكس المفهوم الخاطيء للتحالف بمفهوم لا يقل خطأ وخطورة بالنسبة للعمل الجماهيرى الذى عالجته **القيادة** الحزبية باستمرار بنفس المنطق المصلحي ـ سواء بالنسبة للشبيبة الاتحادية ، أو الاتحاد المغربي للشغل ، أو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ـ والذى ينظر الى المنظمات الجماهيرية كمجرد ورقات ضغط .

ولتبرير هذه السلسلة من المساومات ، فلقد اضطرت القيادة الى ممارسة التاكتيك اتجاه

المناضلين والجماهير بأساليب مختلفة ... « تعتقد الجماهير ان صراعنا مع الحكم لا يتعدى ان يكون صراعا على السلطة ، ومع قيادة الاتحاد المغربي للشغل ، خصوصا وانها تبلغ بأن الصراع على المبادىء ومن اجلها ... ثم لا تلبث ان ترى ان من تصارعوا بالامس اصبحوا اخوة اليوم من غير ان تلمس ان شيئا تغير لصالحها ، فهي دائما مدعوة للتفويض والموافقة ، او دعوتها لتصديق فلان ضد فلان ... فتبقى الازمة بالحركة الوطنية ، وبالاتحاد الوطني ، ازمة القيادات تنعكس على الجماهير بالخسارة ، ولا تعطي من الايجابيات اى شيء ... »

مشاكل التنظيم

ان الاشكال والاختيارات التنظيمية ما هي الا انعكاس عملي للاختيارات الايديولوجية . فلقد رأينا كيف انعكس تأسيس الاتحاد الوطني على اساس ميثاق ٥٩ ، بتكوين تيار جماهيرى مبني تنظيميا على مبدأ اللا مركزية والتجمعات العامة . ولقد ادى بروز التناقضات الداخلية

للحزب وتعميقها وتوضيحها الى بروز اشكال تنظيمية مطابقة للاختيارات التوجيهية التي تواجدت وتفاعلت داخل الحزب .

وهكذا ضم الحزب ، ولفترات متقطعة ، مجموع النقابة الاتحاد المغربي للشغل كهيكل تنظيمي ، له استقلاله الذاتي ، ولكنه يعتبر جزءا لا يتجزأ من التنظيم الحزبي .

اما الاتجاه الوطني الجذرى ، والاتجاه المتقدم ايديولوجيا ، فلقد ترجما اختياراتهما على المستوى التنظيمي تارة بمحاولات جادة لبناء الحزب على اساس الخلية والمركزية الديمقراطية واخرى بواسطة تنظيم مستقل يتعايش في ازدواجية معقدة مع باقي التنظيم الحزبي .

اما الاتجاه النفعي ، فلقد حاول باستمرار الحفاظ على التنظيم الجماهيرى المتلاشي المقاييس والذى يسمح بايجاد اضخم قوة ضغط ممكنة ، مع الاستفادة والحفاظ على مجموع التنظيم الحزبي .

ان هذا التركيب المعقد للهيكل التنظيمي الحزبي ، قد نتجت عنه امراض تنظيمية ، منها

الحلقية وانعدام الحد الادنى من الديمقراطية الداخلية ، وغياب مقاييس مضبوطة في الاستقطاب ، وخضوع القيادة لتأثير الاشخاص والزعامات ، عوض خضوعها للمراقبة القاعدية ..

استمرار وتطوير مكتسبات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد أدى دورا هاما في التطور السياسي للشعب المغربي بمساهمته في الرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية ، وتوضيح طبيعة النظام الاستغلالية ، وابراز التناقضات الموجودة في مجتمعنا من خلال النضال العملي الملموس للمناضلين الاتحاديين الذين عودوا الشعب المغربي على الصمود والتضحية والكفاح ... مشكلين بذلك العمود الفقرى للحركة التقدمية المغربية .

الا ان متطلبات النضال الثورى ببلادنا تفرض باستمرار تحويل الاتحاد الوطني الى حزب ثورى قادر على تأطير الجماهير

الكادحـــــة – وفي طليعتها الطبقة العاملة – وقيادة نضالها الثورى ضد أعدائها الطبقيين .

وان التيار القاعدى الذى يسعى الى تحقيق هذا التحول والذى عبر عن وجوده طـــوال التاريخ النضالي للحزب ، لم يتمكن من بلوغ أهدافه بسبب من الاجهاض المستمر الـــذى تعرض له .

ان هذا التيار يوجد اليوم في أحسن الظروف لتوضيح اختياراته ، وطرح بديل ثوري يتجاوز التحاليل التبريرية ، ويستفيد من الممارسات الخاطئة داخل الحزب .

ان الاتحاد الوطني باعتباره تيارا جماهيريا عند تأسيسه ، كان ولا بد أن يتعرض للفرز الطبقي من خلال تجربته النضالية الطويلـــة والغنية بالدروس . وهذا ما حدث بالفعل من خلال توضيح وتفجير متناقضاته الداخلية . واذا كانت قيادة الاتحاد الاشتراكي قد عبرت محاولة انفصال قيادى ، فان المجـــال مفتوح اليوم للطبقة العاملة ولجميع المناضلين الثوريين داخل الحزب للتشبث بايجابيات الاتحـــــاد الوطني وتطويرها وتعميقها .

ان هذه العملية لا يمكنها ان تتـــم الا عبر تعميق الفرز الطبقي داخل الحزب ، وبواسدلة النقاش الجدى والمسؤول ما بين جميع القواعد الحزبية التي تعي لتناقضاتها مع قيـــادة الاتحاد الاشتراكي ، **وتنتظم وتناضل** من أجل **الحفاظ على مكتسبات وتراث الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لتتوجه بها نحو مهمة بناء الحزب الثورى ، مع مـا يقتضـــي ذلك من تصحيح في الاختيار الايديولوجـي ، وتركيز وتمتين في التنظيم ، وحوار مع كافة المناضلين الثوريين والتقدميين . انها عملية طويلـــة النفس ، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المستقبل، وتضع جانبا الاعتبارات النفعية المرحلية ..**